دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التنمية السياحية المستدامة : دراسة مقارنة (الجزائر ، تونس)
المصدر:	مجلة أداء المؤسسات الجزائرية
الناشر:	جامعة قاصدي مرباح
المؤلف الرئيسي:	رحال، علي
مؤلفين آخرين:	عيسانى، عامر(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الصفحات:	127 - 140
رقم MD:	493809
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الجزائر، التنمية السياحية، التخطيط السياسي، الموارد السياحية، صناعة السياحة، التسويق السياحي، تونس
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/493809

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التنمية السياحية المستدامة

دراسة مقارنة: (الجزائر، تونس)

أ. د. علي رحال
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باتنة، الجزائر

د. عامر عيساني
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باتنة، الجزائر

ملخص:

يمثل النمو القوي والمستدام الذي شهده النشاط السياحي أحد أبرز الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الجديرة بالاهتمام، حيث ارتفع عدد السياح ونمت العائدات السياحية بمعدلات فاقت معدل النمو في باقي مكونات الاقتصاد العالمي، لذا أصبحت السياحة تحظى باهتمام كبير في استراتيجيات التنمية لدى الكثير من البلدان النامية.

في هذا المقال سنعمل على دراسة وتقييم أداء قطاع السياحة في كل من الجزائر وتونس من خلال فحص مكونات الإستراتيجية التنموية للسياحة في البلدين مع التحليل والمقارنة.

كلمات مفتاحية: صناعة السياحة، التنمية السياحية، السياحة المستدامة.

Résumé:

Le secteur du tourisme connaît actuellement une croissance forte et durable tant sur le plan économique que social due principalement à la progression, tant du nombre de touristes que des recettes touristiques à des taux dépassant le taux de croissance dans le reste de l'économie mondiale. Cette caractéristique confère à ce secteur un grand intérêt dans les stratégies de développement de nombreux pays en développement.

Dans cet article nous allons étudier et évaluer la performance du secteur du tourisme en Algérie et en Tunisie, en examinant les composantes du développement stratégique du tourisme dans les deux pays. Mots clés :industrie touristique, développement touristique, tourisme durable.

مقدمة:

تحظى السياحة في الوقت الحاضر باهتمام كبير من قبل العديد من الدول المتقدمة والنامية، فهي تمثل مورداً اقتصادياً مهماً وأساسياً لبعض الدول، حيث أصبحت السياحة تمثل وزنا نسبيا مرجحا في معظم الاقتصاديات المتقدمة مستحوذة على إيرادات مرتفعة وإسهام متزايد في توليد الناتج القومي، وتوفير فرص عمالة وجذب الاستثمارات، كما تساهم بشكل كبير في إصلاح الخلل في الموازين التجارية وتنمية العلاقات الاقتصادية الدولية.

والمتتبع للبيانات الخاصة بالسياحة العالمية بنوعيها الداخلية والخارجية يلاحظ أن صناعة السياحة قد أصبحت واحدة من أكبر الصناعات في العالم إن لم تكن أكبرها على الإطلاق فقد بلغ عدد السياح في مختلف أنحاء العالم حوالي 917 مليون سائح عام 2008 وتطور عام 2010 ليصبح 940 مليون. كما بلغ إنفاق السياح لعام 2010 نحو 920 مليار دولار، وتتوقع بعض الهيئات السياحية الإقليمية والعالمية وصول عددالسياح على صعيد العالم بأكمله نحو 1.6 مليار سائح في عام 2020 وإنفاق ما يقارب 2000 مليار دولار مما يجعل السياحة في مقدمة الصناعات العالمية وإذا كانت السياحة قد ساهمت بقوة في زيادة النمو الاقتصادي للدول المتقدمة فهل يمكن أن تخدم بذات القدر سياسة التنمية الاقتصادية في دول (الجزائر، وتونس)؟

I. إستراتيجية التنمية السياحية في تونس (2001– 2016):

تعد تونس من أوائل الدول الإفريقية في مجال التنمية السياحية، إذ راهنت منذ البداية على السياحة الدولية وباشرت أعمال التنمية في منتصف الستينات بوضع مشروع طموح، وحققت نجاحا كبيرا تؤكده الزيادة الملحوظة في حجم الحركة السياحية الوافدة إليها من 1.6 مليون سائح عام 1980 إلى 5.057 مليون عام 2000، كما ارتفع الدخل السياحي من 201 مليون دولار عام

1980 إلى 1.682 مليار دولار عام 2000، وبغية الحفاظ على المكتسبات المحققة وتطويرها في قطاع السياحة، عمدت الحكومة التونسية إلى إدراج إستراتيجية للتنمية السياحية تمتد على مدى 15 سنة وبدأ تنفيذها بداية من 2001 وتنتهي سنة 2016، وتتضمن جملة من الأنشطة السياحية الكفيلة بتذليل المعوقات وتسمح بتحقيق أهداف الخطة.

I. 1. **أهداف الخطة:** لقد حددت ثلاثة أهداف رئيسية (التنافسية، المردودية، الاستدامة)، وأخذت بعين الاعتبار تحليل SWOT، وكل هدف مبني مباشرة على ثلاثة أو أربعة استراتيجيات وكل استراتيجية تعتمد على سلسلة من الأنشطة تهدف إلى التغلب على نقاط ضعف القطاع.

I -1-1 - **استراتيجيات تحقيق التنافسية:** لقد استدعى العمل من أجل تحقيق هدف التنافسية للوجهة السياحية لتونس إدراج ثلاثة استراتيجيات أساسية وهي:[1]

أ- إستراتيجية إنشاء قطب جذاب وإطلاع مواضيع جديدة عن السياحة التونسية.

ب- إستراتيجة تنويع المنتوجات السياحية المعروضة.

ج- إستراتيجية إدخال نظرة تسويقية جديدة.

I -1 -2 - **استراتيجيات تحقيق المردودية:** تم اعتماد ثلاثة استراتيجيات لتحقيق هدف المرد ودية وقد جاءت على النحو التالي:[2]

أ- إستراتيجية تحويل المحطات الشاطئية التونسية إلى وجهات ذات تنافسية.

ب- إستراتيجية تحسين جذري للتكافل بالزوار ولوحات الإشارة في الأماكن السياحية.

ج- إستراتيجية الإسراع في تنمية الموارد البشرية من أجل تشجيع الإنتاجية.

I– 1- 3- استراتيجيات تحقيق الاستدامة: تم اعتماد أربعة استراتيجيات لتحقيق هدف الاستدامة:

أ- استراتيجية تسيير جدى للمحيط.

ب- إستراتيجية تعزيز قدرات الهيئات والمتعاملين في القطاع.

ج- استراتيجية تحسين الهياكل القاعدية.

د- استراتيجية إدخال برامج ومنتوجات تكميلية متجددة.

I– 2- الأهداف الكمية للخطة: لقد تضمنت الأهداف الكمية جملة من العناصر تمثلت في الآتي:

I– 2- 1- التدفقات البشرية (السياحة الدولية الوافدة)

لقد ارتكزت عملية تقدير التدفقات البشرية المستهدفة خلال مرحلة الخطة (2001- 2016) على تنبؤات المنظمة العالمية للسياحة للتدفقات الصادرة والأسواق المستقطبة لأفاق 2020 بالإضافة إلى اعتبارات أخرى تؤثر على الطلب المستقبلي منها:

- تحسن البني التحتية المحلية، الإنشاءات والخدمات، كثافة التسويق لترقية المنتج.
- الأوضاع الاقتصادية بالدول الرئيسية المصدرة للسواح نحو تونس.
- الاستقرار السياسي بالمنطقة.

وقد تم اعتماد جملة من الفرضيات في التنبوء بالطلب السياحي على المنتج السياحي التونسي منها:[3]

- ارتفاع وتيرة الدخول السياحي كنتيجة لمجهودات التسويق السياحي الذي تقوم به تونس اتجاه السوق الأوروبي، فإن معدل النمو المتوقع سيكون مستقراً على المدى الطويل ومحصوراً بين 3%- 3.5% سنويا وهو ما يتقارب مع معدل تقديرات المنظمة العالمية للسياحة لنمو السياحة الأوروبية خارج حدود أوروبا.

- ارتفاع عدد السياح القادمين من أوروبا الشرقية بوتيرة متسارعة بما يتوافق مع النمو الاقتصادي الحاصل في هذه البلدان.

- معدل نمو التدفق السياحي* من بلدان المغرب العربي سيبقى محافظاً على نفس الوتيرة قبل 2001 رغم التغير في المناخ السياسي مثال ليبيا بعد رفع الحظر الجوي سيؤثر بالسلب على التدفقات البشرية من ليبيا نحو تونس وذلك باختيار وجهات سياحية

أخرى من قبل السواح الليبيون، لكن مع المجهودات التسويقية من قبل السلطات التونسية سوف يكون هذا التأثير محدود على المدى الطويل.

– على الرغم من أن عدد السياح القادمين من أمريكا، اليابان، استراليا قليل العدد فإنه يتوقع أن يكون معدل نمو التدفقات من هذه البلدان نحو تونس في تزايد مستمر بسبب الجهود المبذولة في مجال ترقية المنتج السياحي التونسي بهذه المناطق.

بناءا على ما سبق فقد اعتمدت سياسة التنمية السياحية في تونس في تقدير التدفقات المستهدفة على اثنين من السيناريوهات.

1. A scenario: يفترض هذا السيناريو وجود مخطط وطني للتنمية السياحية، تظهر ملامحه من خلال اعتماده على معدل نمو مرتفع على أساس أن المحددات الخارجية سوف لن تشهد تغير على المدى القصير، وان المنشات السياحية والخدمات المقدمة وهياكل الاستقبال القاعدية الأخرى سيتم تحسينها بصورة قوية حتى تستطيع تلبية احتياجات السواح، هذا ما يؤدي في نفس الوقت إلى بذل جهد من أجل تنمية السوق السياحي.

2. B scenario: حيث يفترض هذا السيناريو عدموجود مخطط وطني للتنمية السياحية، مع تبني معدل نمو منخفض على أساس أن المحددات الخارجية لن تتغير بشكل جذري على المدى الطويل، كما أن المنشاءات السياحية الوطنية، الخدمات المقدمة والهياكل السياحية المختلفة للدعم والإسناد ستبقى في مستوى يلبي الحد الأدنى لاحتياجات السياح، وأن المجهودات التنموية لقطاع السياحة ستبقى في نفس المستوى الحالي طيلة مدة الإستراتيجية، وفيما يلي الجداول الموالي يبين التقديرات المرصودة ضمن السيناريو A، وB.

الجدول رقم 1: تقديرات السياح القادمين إلى تونس للفترة 2001– 2016 الوحدة: آلاف الدخول

المنطقة		99 تدفق حقيقي	2001	معدل النمو 99- 001	2006	معدل النمو 001- 006	2011	معدل النمو 06- 011	2016	TCMA
إجمالي أوربا	A	3461	3926	%6.5	5070	%5.2	6362	%4.6	7850	%4.3
	B	3461	3926	%6.5	4802	%4.1	5668	%3.4	6581	%3
المغرب العربي	A	1263	1263		1429	%2.5	1656	%3	1967	%3.5
	B	1263	1263		1360	%1.5	1465	%1.5	1579	%1.5
أمريكا الشمالية	A	27	32	%8	46	%8	68	%8	100	%8
	B	27	32	%8	42	%6	57	%6	76	%6
أخرى	A	81	83	%1	108	%5.5	152	%7	213	%7
	B	81	83	%1	101	%4	128	%5	164	%5
المجموع	A	4832	5303	%4.8	6653	%4.6	8238	%4.4	10130	%4.2
	B	4832	5304	%4.8	6305	%3.5	7318	%3	8400	%2.8

Source: ONTT. Equipe D' ETUDE JICA, prévision de la demande pour 2016, p.91.
TCMA taux de croissance moyen annuel

I -2 -2 - تقديرات الليالي السياحية: لقد تم إعداد التقديرات الخاصة بالليالي السياحية بناء على تقديرات دخول السواح المنجزة سابقاً، بالإضافة إلى فرضية متوسط الإقامة.

I -2 -3 - تقديرات متوسط الإقامة: من حيث تقديرات متوسط الإقامة فقد تم تقسيم السوق السياحي إلى أربعة مناطق وهي دول غرب أوربا، دول شرق أوربا، المغرب العربي، مناطق أخرى الجدول الموالي يبين متوسط مدة الإقامة حسب المناطق المشار إليها أعلاه.

جدول رقم 2: تقديرات متوسط مدة الإقامة لكل سائح حسب المناطق للفترة 2001– 2016

الوحدة: ليلة سياحية

الجهة	2001	2006	2011	2016
غرب أوروبا	9.2	8.9	9.2	8.8
شرق أوروبا	8.8	8.8	9.2	8.8
المغرب العربي	0.8	1.2	1.5	1.5
الجهات الآخرى	6.7	6.7	6.7	6.7

من خلال الجدول نلاحظ أن دول غرب أوروبا تتصدر بقية المناطق من حيث طول مدة الإقامة الخاصة بسائحيها المتوجهين إلى تونس ويميل السياح القادمين من هذه المنطقة إلى قضاء عطل قصيرة المدة إلا أنها متكررة خلال السنة، بالنسبة لسياح دول شرق أوربا، فإن متوسط مدة الإقامة كان في حدود 8.8 ليلة سياحية وهو متوسط ثابت مما يعني أن اتجاه النمو في وضعية التشبع.

أما دول المغرب العربي فإن متوسط الإقامة في تزايد مستمر مدفوعاً بالنمو الاقتصادي الذي تشهده هذه المناطق، والذي يسمح لسواح المنطقة بقضاء عطلهم بتونس، بالنسبة للمناطق الأخرى فإن تقدير متوسط مدة الإقامة بقى ثابتا خلال فترة الخطة وفي حدود 6.7 ليلة سياحية، السبب كون أكثر سواح باقي المناطق المتوجهين إلى تونس يفضلون السياحة الثقافية، وهذا النوع من السياحة لا يتطلب مدة إقامة طويلة مقارنة بالسياحة الشاطئية.

انطلاقا من الجدول السابق الخاص بتقديرات متوسط مدة الإقامة والجدول المتعلق بتقديرات السياح القادمين إلى تونس للفترة 2001– 2016 (وفق B A scenario) فإن تقديرات الليالي السياحية تأتي مفصلة في الجدول الموالي:

الجدول 3: تقديرات الليالي السياحية للفترة 2001– 2016 وفق A scenario معدل النمو مرتفع B scenario معدل النمو منخفض

البيان/ السنوات	1999 الحالي	2001	2006	2011	2016	TCMA 2016- 2011
الإجمالي A scenario	33151	37782	47997	60003	74130	%4.6
الإجمالي B scenario	33151	37782	45448	53380	61888	%3.3

Source: ONTT. EQUIPE D' ETUDE JICA, P .93

من الجدول يلاحظ أن تقديرات الليالي السياحية جاءت على النحو 48 مليون ليلة سياحية مقدرة مع نهاية 2006، و60 مليون ليلة سياحية مع نهاية 2011، و74 مليون ليلة سياحية مع نهاية فترة الخطة 2016 وكان معدل النمو المتوسط السنوي لليالي السياحية خلال الفترة مقدر ب 4.6% سنوياً، وهذا تماشياً مع مستوى نمو التدفقات السياحية المرصودة ضمن A scenario.

أما تماشياً مع تقديرات دخول السياح وفق B scenario فإن التقديرات الخاصة بالليالي السياحية جاءت موزعة على النحو 45.4 مليون ليلة سياحية مع نهاية 2006، 53.4 مليون ليلة سياحية مع نهاية سنة 2011، 61.9 مليون ليلة سياحية في نهاية الخطة 2016 أي بمعدل نمو متوسط سنوي 3.3%.

I. 2. 4. تقدير الاحتياجات في عدد الأسرة (طاقات الايواء):

تم تقدير طاقات الايواء المطلوب انجازها تماشيا مع أهداف السياسة السياحية وبناء على توقعات تدفقات السياح الأجانب من جهة ومن جهة أخرى متوسط الإقامة المرصودتين خلال فترة الخطة، وقد تمت على أساس السيناريو A كما شملت التقديرات ثمانية مناطق سياحية، والجدول الموالي يبين تقدير الاحتياجات في عدد الأسرة المطلوب توفيرها تماشياً ومرحلة الخطة.

الجدول رقم 4: تقدير الاحتياجات للأسرة للفترة 2001– 2016

الوحدة: ألف سرير

السنوات	الحالي 1999	2006	2011	2016
الإجمالي	192	253.6	303.5	359.6

Source: ONTT. EQUIPE D ETUDE JICA, prévision de la demande pour 2016, p. 104.

I .2 .5 . تقدير حجم العمالة بقطاع السياحية:

في إطار مخطط تنمية الموارد البشرية المرافق لمخطط التنمية السياحية على امتداد فترة الخطة (1999– 2016) وبغية توفير الكادر البشري الذي يسهر على تنفيذ الخطة من جهة، وتدعيم القطاع بكافة الاحتياجات البشرية سواء المرتبطة بالقطاع (العمالة المباشرة) أو القطاعات الداعمة أي المرتبطة بالقطاع بطريقة غير مباشرة، تم ضبط الاحتياجات من الموارد البشرية في حدود 5000 عون جديد سنوياً والجدول الموالي يبن حجم العمالة المخططة خلال فترة الإستراتيجية.

الجدول رقم 5: حجم العمالة المرافقة لتنفيذ الخطة 1999– 2016

السنوات/ البيان	1999	2006	2011	2016
عمالة مباشرة	90216	119511	145719	173146
عمالة غير مباشرة	233737	298109	354138	421019
مجموع العمالة	323953	417619	499857	594164

Source: Objectifs et stratégies de développement du tourisme tunisien

II. استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر:

وتستهدف السياسة السياحية الجديدة إلى تحقيق جملة من الأهداف:[4]

أ– تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.

ب– توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى القطاعات الأخرى (الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات الصناعة الشغل)

ت– المساعدة على مجمعة المبادلات والانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

ث– التوفيق بين الترقية السياحية البيئية: وتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة ضمن حلقة التنمية السياحية (اقرأن الاجتماعي بالاقتصادي وبالبيئة)

ج– تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري: فكون هذه العناصر تمثل جذب هامة، فان استراتيجيات السياحة المواصلة (المستدامة) عليها باحترام التنوع الثقافي وتحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية.

ح– التحسين الدائم لصورة الجزائر: يرى برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغيرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون تجاه السوق الجزائرية، ضمن أفاق تجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية.

ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، بحيث لم تعد خياراً بل أصبحت ضرورة إذ تشكل مورد بديلاً للمحروقات لصفتها مصدر ناضبا، لقد تم صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة في أفاق 2010 في شكل وثيقة تحت عنوان" مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر أفاق 2010"[5] لكن بعد مضي سنتين من تنفيذه بدى ضروريا إدخال بعض التعديلات من أجل تثبيت المكتسبات وضبط الأفاق، وذلك بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي، وأيضاً من أجل التوافق

مع خطة الحكومة أصبح لزاما اللجوء إلى تحسين بعض المعطيات القطاعية وضبط مؤشرات تطور القطاع.

هذا وأخذا بعين الاعتبار للأهداف الاقتصادية والاجتماعية الموكلة لقطاع السياحة، فإن التطور يتضمن توضيحاً لأهم عناصر الديناميكية المرتقب حصولها في القطاع من خلال تحديد ما يلي:

الاختبارات المستقبلية المفضلة من أجل تثمين عقلاني للإمكانات التي تزخر بها البلاد وتجعل من الجزائر مقصداً سياحياً.

الأهداف النوعية والكمية المنتظرة في أفاق 2013.

التدابير والأدوات لتنفيذ العمليات المبرمجة بهدف الشروع في إنشاء صناعة سياحية حقيقية.

تقييم الموارد اللازم تنفيذها.

من أجل دقة أكبر، فإن التصور يستمد محتواه من المبادئ والاختبارات الأساسية المكرسة في النصوص التشريعية الصادرة خلال شهر فيفري 2003 أي القانون رقم 03/ 01 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، مناطق التوسع السياحي، واستعمال الشواطئ لأغراض السياحة.

II– 1- **الأهداف الكمية المنتظرة في أفاق 2013**: وقد حدد هذا التصور الأهداف الكمية على النحو التالي:[6]

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الأسرة	94000	105000	116000	127000	137000	147000	157000	167000	177000	187000
عدد الوافدين (سائح)	1195553	1315108	1446619	1591281	1758365	1951785	2176240	2437389	2742063	3098531
مداخيل سنوية (مليون دولار)	200	252	316	397	485	592	722	882	1076	1313

جدول رقم 6 تطور طاقات الايواء، السياحية الدولية الوافدة، المدخل السياحية في أفاق 2013.

المصدر: تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004- 2013 وزارة السياحة

رفع قدرات الاستقبال السياحي: ويتم ذلك من خلال إعادة بعث الاستثمار السياحي على مرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: تمتد من 2004- 2007، في هذه المرحلة يتوقع انجاز طاقة إيواء إضافية بـ 55000 سرير وهي محصلة المشاريع التي هي في طور الانجاز أو تلك المتوقعة رغم غياب عقار سياح مهيأ وانعدام طرق التمويل متماشية مع الاستثمار واستمرار عدة عوامل معيقة فإنه تم تسجيل في المرحلة السابقة للمرحلة 2004- 2007 دخول 8300 سرير حيز الاستغلال بعد انجاز 115 فندقاً

المرحلة الثانية: تمتد من 2008- 2013، في هذه المرحلة ولأسباب اقتصادية وتجارية فإن طاقات الايواء ستعرف تطوراً أقل أهمية من المرحلة 2004- 2007 وبالتالي نمواً سنوياً يقدر بـ 7%.

واعتباراً لذلك فإن الطاقة الإضافية المحتملة في نهاية المرحلة ستكون أكثر بقليل من 60000 سرير أي بمتوسط سنوي يقدر بـ 10000 سرير.

من هذه التحاليل يتبين انه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاؤها في نهاية 2002 فإن الطاقات التي تم توقعها للمرحلتين 2004- 2007 و2008- 2013 ستكون على التوالي 55000 و60000 سرير أي لمجموع كلي يقدر بـ 187000 سرير في أفاق 2013.

أما المداخيل السياحية: تم إعدادها بتطبيق الإنفاق المتوسط لكل سائح والمقدر بـ 520 دولاراً معدلة سنوياً بزيادة 3% مما يرفع حجم الإيرادات المقدرة بـ 133 مليون دولار أمريكي في سنة 2002 إلى 1.3 مليار نهاية سنة 2013.

وتماشياً مع ضرورة انجاز مخطط توجيهي يضمن تحقيق الأهداف ويؤطر عملية التنمية السياحية في الجزائر، قامت وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياسة ببعث المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مع بداية جانفي 2008 والذي يشكل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر.[7]

مخطط تقف الدولة إلى جانبه، يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى القصير (2009) المدى المتوسط (2015) والمدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة، والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025) جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والدعم الايكولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يمثل الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي لأفاق 2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر.

يعد م. ت. ت. س (SDAT)[8] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية التتويج الناضج لمسار طويل من الأبحاث والتحقيقات والدراسات والخبرات وتشاور واسع مع الفاعلين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص، ولتحقيق أهداف المخطط الاستراتيجي كان لابد من برنامج وأعمال سياحية ذات أولوية تمثل الأساس الجوهري للإستراتيجية الجديدة للتهيئة السياحية لأفاق 2025.

II– 2- الأهداف المادية 2008– 2015: عدد الأسرة المطلوب توفرها[9]

– على سبيل المثال ومن أجل استقبال 6.5 مليون سائح في ظروف جيدة، تمتلك تونس اليوم 220.000 سرير تجاري.

– إن هدف الجزائر في أفاق 2015 هو استقبال 2.5 مليون سائح، وباحترام نفس النسب لدى الجيران فهي تحتاج إلى 75.000 سرير من النوعية الجيدة.

– هدف الأقطاب ذات الأولوية تحقيق ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع، أي 40.000 سرير بمقاس دولي منها 30.000 من الطراز الرفيع في المدى القصير و 10.000 سرير إضافي في المدى المتوسط.

– خلق 400.000 منصب شغل (بشكل مباشر، وغير مباشر).

II 2- 2- الأهداف النقدية للمرحلة 2008– 2015:

خطة الأعمال لوضع الجزائر على طريق السياحة يقدر الاستثمار العمومي والخاص الضروري بين 2008- 2015 بـ 2.5 مليار دولار أمريكي.

يمكن تقدير الاستثمار الإجمالي، العمومي والخاص، المادي وغير المادي (الهياكل الطبيعية، الاتصال) بـ 60.000 دولار لكل سرير يوضع بكل الترتيبات، 55.000 دولار في استثمارات مادية و 5000 دولار في استثمارات غير مادية.

ومن أجل توفير 40.000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2.5 على مدى 7 سنوات إلى غاية (2015) أي 350 مليون دولار سنويا.

بالنسبة للأقطاب السياحية السبعة للامتياز، يمكننا تصور جهداً إضافياً بمبلغ 1 مليار دولار أمريكي لكل باقي البلاد يمكن توظيفه لإزالة العجز النبوي الحالي.

أما حصة الاستثمارات العمومية في الأقطاب السبعة، وإذا احتفظنا بالنسبة الاعتبارية المقدرة بـ 15% بالنسبة لحصة الاستثمار العمومي (بما فيه المادي وغير المادي)، يتوجب على السلطات العمومية بكل وزارتها التكفل بـ 375 مليون دولار على مدى 7 سبع سنوات الخاصة بالأقطاب السياحية السبعة للامتياز أي 54 مليون دولار سنوياً، وفيما يلي جدول لبيان الخطة بالأرقام:

جدول رقم 7: خطة الأعمال بالأرقام والأهداف إلى 2015

السنة	2007	2015	المضروب فيه
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون	1.47×
عدد الأسرة	84.869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم	159868 ×1.8
المساهمة في الناتج المحلي الخام	%1.7	%3	1.3×
إيرادات (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000	7× إلى 9
مناصب الشغل	200.000	400.000 (م و غ م)	2 ×
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600	142800

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج الأعمال ذات الأولوية، ص. 18

ثانياً: المؤشرات والآثار الاقتصادية لقطاع السياحة في (الجزائر، تونس):

I. المؤشرات السياحية في دول المقارنة:

يسعى البلدين لما يتمعنان به من مقومات سياحية طبيعية إلى تطوير قطاعيهما السياحي وتدعيم مكانتهما في السوق السياحية العالمية، لما للقطاع السياحي من أهمية ودور في زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي وتنويع مصادر الدخل وزيادة مستويات التوظيف والتشغيل، وقد سمح هذا الاهتمام بتحقيق جملة من المؤشرات الإيجابية من خلال تدعيم المقومات السياحية بإمكانات مادية تمثلت في توفير البنى التحتية حتى تستجيب للطلب السياحي المحلي والأجنبي، وفي الجدول الموالي نتناول وبالمقارنة أهم النتائج المحققة في البلدين من حيث التدفقات البشرية والمالية بالإضافة إلى طاقات الإيواء المنجزة والليالي السياحية المحققة:

الجدول رقم 8: ملخص للمؤشرات السياحية للفترة 2001– 2010

السنوات / البلد	البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	إيرادات مليار دولار	0.1	0.11	0.11	0.18	0.18	0.22	0.22	0.3	0.33	-
تونس		1.7	1.5	1.6	1.9	2	2.3	2.6	2.9	2.77	2.65
الجزائر	سياح ألف	901	988	1166	1234	1443	1638	1743	1772	1991	2070
تونس		5387	5063	5114	5998	6378	6550	6761.2	7049.7	6901.4	6902.8
الجزائر	ليالي مليون ليلة	4.02	4.13	4.3	4.5	4.7	4.9	5.12	5.35	5.65	5.94
تونس		35.3	28.5	28.1	33.5	36.3	36.9	37.4	38	34.6	35
الجزائر	أسرة ألف	72.	73.5	77.5	82	83.9	84.9	85	85.9	88.7	-
تونس		205.5	214	222	226	229.9	231.8	7235.	239	240	244

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات مختلفة

من الجدول أعلاه نسجل الملاحظات التالية:

– تحصلت الجزائر على 330 مليون دولار مقابل 1.9 مليون سائح، وهو ما يعادل 166 دولار كمتوسط إنفاق لكل سائح زار الجزائر من خلال سنة 2009، وقد تراوح المعدل بين 96 دولار و166 دولار خلال الفترة (2001- 2009)، أما إذا استثنينا

الجزائريون المقيمين بالخارج فإن متوسط الإنفاق يقارب 539 دولار لكل سائح، في حين تحقق تونس متوسط إنفاق لكل سائح يفوق 400 دولار خلال سنة 2009، وقد شهد تطور من 300 دولار سنة 2001 إلى 430 دولار سنة 2008، ثم انخفض ليصل 390 دولار خلال سنة 2010.

– أما بخصوص الليالي السياحية فنلاحظ أنها تطورت بنسب متفاوتة من بلد إلى آخر، بحيث عرفت الجزائر نمو بمعدل متوسط 5.3% سنة 2010 مقارنة بنسبة 2001، في حين عرفت مستوى تطور بمعدل متوسط قارب 8% في تونس.

– أما فيما يتعلق بالتدفقات البشرية فإن مستوى تطورها كان على النحو: الجزائر تضاعف العدد من 2001 إلى 2010، أما في تونس فتدفقات السياح نمت بما يقارب النصف.

– أما بخصوص التناسب بين عدد الأسرة وإجمالي الليالي السياحية فنسجل في الجزائر بلوغ 60 ليلة لكل سرير متاح، في حين تونس سجلت ما يقارب 162 لكل سرير، وهي نسبة تتوافق ومعدل الإشغال في تونس الذي يعرف استقرار في حدود 50% خلال الفترة (2001- 2010).

II. دراسة مقارنة من خلال الآثار الاقتصادية لقطاع السياحية في البلدان الثلاثة:

لقد شرعت الدولتين في تنفيذ سياسة شاملة للتنمية السياحية، قناعة منها بأن القطاع ينطوي على قدرات هامة تساهم في تطوير اقتصاديهما، وتساعد في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجههما، وتشير الإحصائيات الموثقة من قبل المنظمة العالمية للسياحة[10] إلى النتائج المحققة في البلدين مع نهاية 2010، حيث من العدد الإجمالي للسياحة الدولية المقدرة بـ 940 مليون سائح، تحصلت تونس بالنسبة للإيرادات السياحية 2.654 مليار وتدفقات السياحة الوافدة لها 6.902 مليون سائح، وهو ما يعادل 0.7% من حجم التدفقات البشرية و0.3% من حجم الإيرادات المحققة في قطاع السياحة عالمياً، أما الجزائر فقد كان نصيبها ضعيفاً إذ نالت 0.2% ومن حجم التدفقات البشرية المحققة على المستوى العالمي، ورغم تباين الأهداف والإمكانيات بين الدولتين، لا يمكننا الحكم على نجاح أو فشل تجربة التنمية السياحية بالدولة من خلال عدد السائحين أو الإيرادات السياحية، بل من خلال دورها التقليدي في دعم ميزان المدفوعات وخلق العملات الصعبة.

II. 1. التشغيل:

جدول رقم 9: فرص العمل المباشرة وغير المباشره في قطاع السياحة في البلدين 2010

الدولة	العمالة المباشرة		العمالة غير المباشرة	
	عد المشتغلين (ألف)	النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد %	عدد المشتغلين (ألف)	النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد%
تونس	247.7	7.6	516.8	16
الجزائر	339.3	3.3	674.4	6.6

Source: World Travel &Tourism Council (2010): World Travel &Tourism: Navigating the Path Ahead, the 2011 Travel and Tourism Economic Research.

بالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه نلاحظ مساهمة قطاع السياحة جاءت بقدر الأهمية التي توليها الدولة للقطاع، فبالنسبة لبلدي المقارنة، نجد أن تونس قد حققت أكبر نسبة مساهمة قدرت بـ 16% من حجم الطبقة التشغيلية في الاقتصاد التونسي، وتأتي الثانية بعد العمالة في قطاع الفلاحة، فالأهمية التي حظي بها القطاع السياحي في تونس منذ استقلالها والذي تجسد في توفير البنى التحتية الضرورية، وتحسين مستوى الخدمات والرفع من حجم الطاقة الفندقية، وهذا ما جعلها تتماشى مع المقاييس الدولية، والتأهيل المستمر للعنصر البشري في مجال السياحة بتوفير المعاهد المتخصصة ومراكز التدريب، الأمر الذي فتح آفاقاً واسعة أمام عدد كبر من

التونسيين للتوظيف بهذا القطاع، والنتائج المحققة قاربت النسبة المسجلة عالمياً، حيث تقدر الدراسات التي صدرت عن المجلس العالمي للسفر والسياحة بأن السياحة تساهم بمعدل متوسط: حوالي 8% من نسبة التوظيف على المستوى العالمي.

بالنسبة للجزائر– ورغم تباينها لاستراتيجية محددة– قصد تنمية قطاع السياحة وجعله أحد روافد التنمية خلال الألفية الثالثة، وإن جاءت متأخرة مقارنة بنظريتها تونس، إلا أن الشروط والظروف الموضوعية الكفيلة بتحقيق الأهداف السياحية المسطرة وبأقصى درجة من الفعالية تبقى دون المستوى المطلوب، مما انعكس على معدلات الإنجاز من خلال تحقيق مؤشرات ضعيفة مقارنة بتونس، ونسبة مساهمة قطاع السياحة في الشغل المقدرة بـ 6.6%، تبين المساهمة المتواضعة لقطاع السياحة بالرغم من الإمكانات والثروات الطبيعية التي تمتلكها الجزائر.

II– 2- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم 10: مساهمة الناتج السياحي (مباشر وغير مباشر) % من الناتج المحلي الإجمالي بالبلدان لسنة 2010

الدولة	ناتج مباشر % صناعة السياحة	ناتج غر مباشر %	اقتصاد السياحة
تونس	8.4	9.2	17.6
الجزائر	2.5	4.8	*7.3

Source: World Travel &Tourism Council (2010): World Travel &Tourism: Navigating the Path Ahead, the 2011 Travel and Tourism Economic Research

* – تم حساب النسبة بناء على تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة، وتقرير صادر عن وزارة السياحة الجزائرية 2010.

بالنظر للجدول السابق لاحظنا مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، والتي كانت قريبة من المتوسط العالمي 10%، في تونس بنسبة 8.4%، بينما في الجزائر كانت مساهمة القطاع أقل من المعدل العالمي وقدرت بنسبة 2.5%، وهي نتيجة تعكس مستوى تطور القطاع السياحي في البلدين والأهمية التي أولتها كل دولة للقطاع، ففي الوقت الذي عملت تونس على منح القطاع السياحي مكانة بالغة ضمن الأولويات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية ومنذ زمن بعيد، نجد أن الجزائر كانت لها نظرة اتسمت بالتحفظ والتخوف في بعض الأحيان، ولم يستفد القطاع من الاهتمام المطلوب إلا في وقت متأخر مما انعكس سلباً على النتائج المحققة في القطاع.

II– 3- مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات

إن ناتج النشاط السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي إلى أعداد السائحين المنتمين عادة لدول أخرى والذين يدفعون بالعملات الصعبة، نظير إشباع رغباتهم السياحية سواء كانت ثقافية أو ترفيهية أو علمية أو بيئية، لذا فإن السياحة تعتبر مصدراً من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان مدفوعات الدولة، وهذا الميزان يمثل قيدا مزدوجا منظما لكافه المعاملات بين الدوله والنشاط السياحي يمثل جزا من المعاملات غير المنظوره كالملاحه والتامين والمعاملات البنكيه ويتحدد هذل التأثير بالقيمه الصافيه للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية أو إيجابية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي ايجابيا فإنه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل، أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري ايجابية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي ايجابيا سيساعد هذا التأثير في زيادة تلك الإيجابية في الميزان التجاري، وبالتالي سوف ينعكس التأثير إيجابياً على ميزان مدفوعات الدولة ويقصد بالقيمة الصافية للميزان السياحي صافي العملية الحسابية للمصروفات السياحية بما فيها الإنفاق على السياحة الخارجية (إنفاق المقيمين من المواطنين

والأجانب المسافرين إلى الخارج) وما تحقق من إيرادات سياحية بما فيها عائدات السياحة الوافدة إلى دولة المقصد السياحي، والجدول الموالي يحدد وضعية الميزان السياحي في البلدان الثلاثة.

جدول رقم 11: وضعية الميزان السياحي في تونس والجزائر خلال الفترة 2000- 2009.

الوحدة: مليون دولار

السنوات/ الدولة	تونس	الجزائر
2000	1419	(91)
2001	1478	(94)
2002	1263	(137)
2003	1282	(143)
2004	1568	(162.4)
2005	1769	(185.7)
2006	1865	(165.4)
2007	2138	(151.8)
2008	2669	(94)
2009	-	(140)

المصدر: الجزائر وتونس، بناء على معطيات الجداول السابقة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ مساهمة الإيرادات السياحية في موازين المدفوعات للدولتين، وهذا من خلال الأرصدة المحققة في كل دولة، ففي تونس نلاحظ أن رصيد ميزان السياحة جاء موجباً طيلة الفترة (2000- 2008)، مما يعني المساهمة الإيجابية في ميزان المدفوعات، حيث يساهم قطاع السياحة التونسي في تغطية ما يفوق 60% من عجز الميزان التجاري، ويساهم بمعدل متوسط 19.2% من حجم الصادرات التجارية، وبمعدل متوسط 6.2% في ميزان المدفوعات.

أما في الجزائر فالنتائج المحققة جاءت على نحو لا يدعو إلى التفاؤل، فرصيد ميزان السياحة كان سالباً طيلة الفترة (2000- 2009)، وقد كان له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات تراوح بين نسبة (-0.2 إلى -0.1) خلال فترة الدراسة، وكان للقطاع مساهمة لم تتعد 0.6% من حجم الصادرات التجارية.

إن النتائج المحققة في قطاع السياحة للبلدين يترجم أكثر من خلال الإطلاع على وضع الدولتين في مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي لسنة 2011.

غطى المؤشر 139 دولة في العالم، وجدير بالذكر أن الترتيب الحالي لم يأخذ في اعتباره الحراك الشعبي في بعض الدول العربية من خلال العام 2011.

ضمن المؤشر الكلي أشار التقرير إلى أن الجزائر تحصلت على المرتبة 113، وبذلك حسنت ترتيبها بنقطتين (115/ العام الماضي). أما تونس فقد تراجعت بثلاث نقاط (انتقلت من 44 إلى 47).

أما وضع الدولتين في المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لتنافسية السفر والسياحة لعام 2011 فقد جاء كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 12: وضعية الجزائر وتونس في مؤشر تنافسية السفر والسياحة 2011

الترتيب من 139 دولة شملها التقرير

المؤشرات	الجزائر	تونس
التشريعات والقوانين	118	23
الاستدامة والبيئة	120	18
الأمن والسلامة	95	56
الصحة	84	79
أولويات السفر والسياحة	130	8
البنية التحتية للنقل الجوي	103	65
البنية التحتية للنقل البري	105	48
بيئة السياسة التحتية	122	51
البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في القطاع	107	76
تنافسية الأسعار بالقطاع	35	9
الموارد البشرية	91	27
جذب السياحة والسفر	129	19
الموارد الطبيعية	99	95
الموارد الثقافية	72	69

Source: The Travel &tourism competitivness report 2011, WORLD ECONOMIC FORUM.

بالنظر للمؤشرات المكونة لتنافسية قطاع السياحة نلاحظ أن الجزائر جاءت في مراتب متأخرة، إذ سجلت في المراتب على التوالي: 112 ضمن مؤشر الإطار التنظيمي والقانوني، 110 مؤشر بيئة السفر والسياحة وبنيتها التحتية، والمرتبة 116 ضمن مؤشر الموارد البشرية والثقافية، في حين جاءت تونس في مراتب متقدمة وهي على التوالي: 54، 31، 59، ولتصحيح الوضع وتسخير السياحة في خدمة التنمية على الجزائر أن توفر شرطين أساسين وهما: الاهتمام السياسي الدائم والمستمر من قبل كافة أجهزة الدولة، وتسخير الوسائل القانونية والموارد المالية والمادية الضرورية لقطاع السياحة.

الاستنتاجات والتوصيات:

انطلاقا من التجربة التونسية مقارنة بالتجربة الجزائرية يمكن الوقوف على الملاحظات التالية:

تونس تطمح إلى تحقيق 8.2 مليون سائح نهاية 2011، و10.13 مليون سائح نهاية 2016 مع توقع إنجاز طاقات إيواء تصل إلى حجم 303.5 ألف سرير نهاية 2011، و359.6 ألف سرير نهاية 2016، وتوفير 594 ألف منصب شغل.

نجد الجزائر تسعى إلى تحقيق 2.4 مليون سائح نهاية 2011، و3.1 مليون سائح نهاية 2013، مع انجاز وتهيئة طاقات الايواء لتصل 167000 سرير نهاية 2011، و187000 سرير نهاية 2013 بالإضافة إلى توفير 400000 منصب شغل، وبالنظر إلى الأهداف الكمية لخطة التنمية في الجزائر مقارنة تونس نجد أنها ضئيلة جدا رغم توفر الجزائر على قدرات سياحية غنية ومتنوعة تجعل منها نقصد سياحي منافس لهذه البلدان.

– وبالنظر إلى النتائج المحققة في البلدين إلى غاية نهاية 2010 نلاحظ تحقيق الأهداف الكمية في كل من تونس أما الجزائر لم توفق في تحقيق الهدف المهم طاقات الإيواء حيث بلغت نسبة التهيئة والانجاز 63% مقارنة بالمتوقع، منها 10% فقط تستجيب للمعايير الدولية.

– وكون تونس تشكل منافس حقيقي للجزائر، وهي تتشابه من حيث المواضيع والمنتجات السياحية يتعين على الجزائر إعادة تقييم طاقاتها واستدراك التأخر في الميدان السياحي والاستفادة من تجارب منافسيها حتى تنال مكانتها ضمن محيطها المتوسطي.

وفي ضوء الاستنتاجات السابقة المتصلة بقضية البحث بشأن الملامح الراهنة للسياحة في الجزائر والتوقعات المستقبلية لتطويرها، فإننا ندرج جملة من الاقتراحات والتوصيات العملية للارتقاء بواقع السياحة في الجزائر في ظل الأوضاع والمشاكل التي يعاني منها القطاع:

1. توفير الأمن: لا شك أن تناقض التدفقات السياحية باتجاه الجزائر خلال السنوات الماضية يعود إلى تدهور الأوضاع الأمنية إذ أن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي المحلي والدولي.

2. خلق مجتمع غير طارد للسياحة: ضرورة بناء ثقافة مشجعة على ترويج السياحة، ويتعلق ذلك بفن الاستضافة، وبتعميق الوعي بأهمية السياحة وعوائدها ليس لدى أصحاب القطاع والباحثين، وإنما لدى المواطن العادي.

3. الاهتمام بتنويع المنتج السياحي: إن تنويع المنتج السياحي يساعد على مزيد من الترويج السياحي، خاصة وأن الجزائر تمتلك خصائص بيئية ومناخية تؤهلها إلى تنويع السياحة.

4. العمل على تفعيل وتسهيل الحركة السياحية: ويتأتى ذلك من خلال توفير وسائل وخطوط النقل إلى المقاصد السياحية المختلفة عبر الوطن، بفتح الأجواء أمام الطيران العارض.

5. العمل على تعزيز جودة صناعة السياحة: فالمطلوب توافر يد عاملة مدربة ومؤهلة لأداء خدمة ذات نوعية وجودة عالية وفقاً لمقاييس الاحترافية، وهذا يتطلب توفير مراكز وكليات متخصصة في مجال السياحة والفندقة، والإرشاد السياحي، أما من جانب المقومات المادية في صناعة السياحة، فان احترام المواصفات ومعايير التصنيف الموضوعي والقانوني بالنسبة للمنشآت السياحة تعتبر مجالا لقياس درجة الجودة، أما العامل الثالث المؤثر في درجة الجودة بالقطاع السياحي، فهو مستوى الخدمات العامة في المقصد السياحي، من خدمات صحية، النقل، والنظافة... إلخ.

6. ضرورة إنشاء بنك للاستثمار السياحي.

7. ضرورة التنسيق بين مختلف الأجهزة المسئولة عن السياحة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لأن تطوير النشاط السياحي ليس مسؤولية وزارة السياحة فقط.

8. ضرورة المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث، والمحافظة على الآثار من الاندثار والزوال بفعل السرقات والتدهور، وكذا الاهتمام بنظافة المحيط باعتبار السياحة البيئية مفتاحا للتنمية السياحية المستدامة.

9. زيادة الاعتمادات المخصصة للتنشيط والترويج السياحي لمواجهة المنافسة الشديدة من المقاصد السياحية الأخرى ويتجلى ذلك من خلال تنويع الأساليب العلمية في التسويق وهي:

- التمثيل السياحي الخارجي.
- المشاركة في المعارض والبورصات السياحية.
- التعامل مع الشركات السياحية العالمية.
- القوافل السياحية، المؤتمرات والمعارض الداخلية، والاستضافة والحفاوة، والرحلات التعريفية، المهرجانات المطبوعات الدعائية.
- إشراك السفارت والقنصليات في عملية الترويج السياحي.

المراجع والهوامش والإحالات:

[1] Objectifs et stratégies de développement du tourisme. Chapitre 4 rapport final étude équipe Jica, p .79

[2] Objectifs et stratégies de développement du tourisme. Chapitre 4 rapport final étude équipe Jica , p82

[3] Evaluation du tourisme tunisien rapport étude équipe Jica, p. 8. * معدل نمو التدفقات السياح من دول المغرب العربي (ليبيا، الجزائر) إلى تونس الحالي يقدر بـ 1.5%.

[4] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، ص. 17.

[5] Ministère Du Tourisme et de L'Artisanat, PLAN D ACTION POUR LE DEVELOPPEMENT DURABLE DU TOURISME EN ALGERIE, Horizon 2010, p.10.

[6] opcit, p.33.

1- وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، والكتاب 1، تشخيص السياحة الجزائرية.

2- وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، والكتاب 2، المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية.

3- وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، والكتاب 3، الأقطاب السياحة للامتياز (POT) والقرى السياحية للامتياز (VTE).

4- وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، والكتاب 5، المشاريع السياحية ذات الأولوية.

6-World Tourism OrganizationTourism Barometer ,January 2008.

7-Tourism Highlights, Edition 2009. - World Tourism Organization8

9- Ministère de l'aménagement du territoire et de l' environnement et du tourisme. les entrées des touristes et les sorties des nationaux aux frontières algériennes,2008.

11- Office national du tourisme tunisien 2007le Tourisme Tunisien en Chiffres

12- Le diagnostic audit du tourisme algérien (99-2006).

13– Ministère du Tourisme des Loisirs et de L'artisanat, OFFICE NATIONAL DU tourisme tunisien agence japonaise de cooperation,2001-2016.

14- Internationale (jica) developpement du tourisme en tunisie a l'horizon 2016 rapport final,juin 2001.

15- Objectifs et strategies de developpement du tourisme tunisien, 2001-2016.

16- Evaluation du tourisme tunisien

17- Prevision de la demande pour 2016 (Tunisie)

18- Demande touristique 2016 (Tunisie)

19- SDAT/ Schéma Directeur d Aménagement touristique

[9] Ministère de l'aménagement du Territoire de l'environnement et du Tourisme, Le plan stratégique, les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires, p.18.

[10]World Tourism Organization, Tourism Highlights .2010 Editions, p 10.
www.UNWTO.org/infoshop